اتخاذ حلول سلمية تساهم في تعزيز استقلالها وأمنها وحريتها» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٢ - ١٣/١٢/١٩٨٧).

ويبقى هذا الكلام مبهماً، والتفاصيل ضئيلة. وما قاله الرئيس الاميركي، ريغان، في خطابه الى الشعب الاميركي، ليلة ١٠/١٢/١٩٨٧، كان مقتضباً؛ اذ أكد انه تحدث، بصراحة، مع غورباتشيوف حول المسائل الاقليمية، وانهما يأملان «في التعاون بشكل حقيقي للعمل على حل النزاعات الاقليمية بصورة تشجّع السلام والحرية» (**المصدر نفسه**، ١١/١٢/١٩٨٧).

واذا كان الأمر كذلك، فان باستطاعتنا القول، ان الشرق الاوسط أصبح في موقع تلقي رد الفعل، لا في موقع الفعل، نتيجة تشابك النزاع العربي - الاسرائيلي مع كل العوامل الاقليمية والدولية، التي يبدو ان تحركها، أو تحريكها، بعد قمة واشنطن، لا بد وان يدفع بالساحة الشرق أوسطية الى الحاجة لمرحلة زمنية، كي تتضح طبيعة التطورات على أرضها، من منطلق حاجة الأطراف الاقليمية المعنية بالنزاع الى مثل هذه المرحلة، للاطلاع على توجهات الجبارين، ولتحديد سبل تحركهم وسياستهم، بشكل يضمن كسبهم أكبر قدر ممكن من الأوراق، سواء بالحفاظ على المحاور، أو بقصد تعزيزها، ولكن، دائماً، تحت «مانشيت» عدم مس خطوط عريضة، وعناوين وتوجهات رسمها الكبار - فعندما يتفق الكبار تسقط محاور الصغار.

الارض المحتلة: الغائب الحاضر

من قصر النظر ان لا تعتبر المواجهات الدامية، بين القوات الاسرائيلية والفلسطينيين في الأرض المحتلة، نتيجة مباشرة لقمة العملاقين، وبالتحديد لاستمرارية نمطهما السياسي في التعامل مع قضايا المنطقة بعامة، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. تلك القضية التي أدرجت ضمن خانة «لا حرب ولا سلام»، أسوة بما تم التوافق عليه بين نيكسون وبريجينيف، في اثناء فترة الوفاق الدولي في حقبة السبعينات؛ مما يعني، بوضوح أكثر، ان تلك القضية وضعت في ثلاجة الجبارين، في انتظار ان يذيب ربيع قمة موسكو جليدها.

هكذا ساد شعور بالامتعاض لدى فلسطينيي الأرض المحتلة، بسبب التناقض بين الآمال الكبيرة التي عُقدت على القمة قبل انعقادها، وبين النتائج الواقعية التي أسفرت عنها، والتي لم تكن، البتة، بحجم تلك الآمال. ومن أجل ذلك، عاش فلسطينيو الأرض المحتلة في حقل نفسي بات قابلاً لكل التأثيرات واهتزازات المد والجزر. ففي ظل غياب الحلول السياسية، بعد أكثر من ٢٠ عاماً من الاحتلال والقمع، كان لا بد من المواجهة.

لكن الأهم من كل هذا، هو الزخم الذي حظيت به تلك المواجهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. فلقد تمكن الفلسطينيون من تحريك الرأي العام العالمي، ومن ترجمة هذا التحرك موقفاً مُدينا للحكومة الاسرائيلية من مجلس الأمن، الذي يبقى، على هشاشته، ظفراً للقضية الفلسطينية التي اعادتها الاحداث الى الواجهة، بعدما تجاهلها الجبّاران، الاميركي والسوفياتي، في قمة واشنطن؛ اضافة الى عودة الحديث عن ضرورة البحث، جدياً، عن حل لازمة الشرق الاوسط، وعودة البلدان الاوروبية والاتحاد السوفياتي الى اعتبار المؤتمر الدولي الخطوة الأساسية على طريق الحل المطلوب، وعودة معظم هؤلاء الى تأكيد مواقفهم من م.ت.ف. ومن اشتراكها في البحث عن سبل الحل، باعتبارها معنية قبل غيرها به.

كانت طلائع ذلك التحرك، عندما تداعى مجلس الأمن الى الانعقاد، في ١١ كانون الأول (ديسمبر) الماضي، بناء على طلب تقدمت به المجموعة العربية. ولكن التصويت على مشروع القرار أُرجيء، في حين استمرت المباحثات المكثفة، خلف الكواليس، للتوصل الى صيغة تُرضي م.ت.ف. ومؤيديها، وفي الوقت عينه تتيح للولايات المتحدة الامتناع عن التصويت، بدلاً من استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار (**القبس**، ٢٤/١٢/١٩٨٧). واخفق المجلس، مرة أخرى، في التوصل الى اتفاق يرضي جميع الأطراف بشأن مشروع قرار يندد بالممارسات التعسفية الاسرائيلية في الأرض المحتلة (**النهار**، ٢٣/١٢/١٩٨٧). وأخيراً، توصل، في ٢٢ من الشهر عينه، الى صيغة قرار أعرب فيها عن شجبه الشديد للممارسات والسياسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان الفلسطيني في الأرض المحتلة. وأشار المجلس، بشكل خاص، الى قيام